

رؤية الصين وروسيا للتقارب العربي الإيراني (يناير 2023)

د. نورهان الشيخ*

- هناك توافق فى رؤية الصين وروسيا إزاء التقارب العربى الإيرانى حيث تنطلق البلدان من أن مصالحها الاستراتيجية تكمن فى دعم الاستقرار والتقارب العربى الإيرانى. وذلك بالنظر لكون كلاً من الدول العربية وإيران شركاء استراتيجيين، وأنه كلما كانت العلاقات بين الجانبين العربى والإيرانى مستقرة كلما ساعد ذلك على تطوير الشراكة الاستراتيجية مع الطرفين فى مختلف المجالات، مع الإلتزام بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول وخصوصيتها الثقافية والمجتمعية وحققها فى اختيار طريقها للتنمية الاقتصادية.
- تدعم الصين وروسيا رفع العقوبات عن إيران، وإنهاء عزلتها الدولية والإقليمية، وإعادة دمجها فى محيطها الإقليمى، ويعتبر البلدين مهندسى الاتفاق النووى الإيرانى لعام 2015، وانتقدا بشدة الانسحاب الأمريكى منه.
- التأكيد على أن الصين وروسيا خارج أى تحالفات فى المنطقة وحريصة على بناء شراكات جادة ومتوازنة مع الدول العربية وغير العربية أيضاً. وأن تعاونها الاستراتيجى مع إيران لم ولن يكون على حساب الشراكة مع المملكة العربية السعودية، أو أى دولة عربية أخرى. فكل من بكين وموسكو تدرك جيداً إن الشرق الأوسط ساحة تنافس رئيسية للفاعلين الدوليين والإقليميين، ولا تريد أن تزج بنفسها فى آتون صراعات إقليمية ودولية مستعرة، ومن ثم فهى تتلمس خطواتها وتحاول تحقيق مصالحها دون الاخلال بعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، ودون أن تتورط فى مواجهة مع طرف دولى أو إقليمى. وكانت زيارات الرئيسين، شى وبوتين، لكل من السعودية وإيران فى أجواء التوتر القائمة بين البلدين، رسالة واضحة أن الصين وروسيا تقيم علاقاتها مع دول المنطقة على أساس من التوازن، وأنها لا تتحيز لطرف إقليمى دون آخر، وحريصة

* أستاذ العلاقات الدولية، جامعة القاهرة.

على تعاونها مع مختلف الأطراف الإقليمية على قدم المساواة وفقاً لمقتضيات مصالحها.

- الانتقال إلى دور الوسيط وصانع الاستقرار:

• عقب التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية على خلفية الحرب في اليمن، وقيام السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران بعد مهاجمة السفارة والقنصلية السعوديتين فيها احتجاجاً على إعدام رجل الدين السعودي الشيعي نمر باقر النمر، قام نائب وزير الخارجية الصيني جانج مينج بزيارة استمرت يومين لكلا البلدين، ألقى خلالها مسؤولين كباراً في السعودية، ثم في إيران في محاولة لحث البلدين على "التهدئة وضبط النفس" في علاقاتهما، الأمر الذي يؤكد ميلاد دور "هادئ" للصين في قضايا المنطقة.

• أطلقت موسكو مبادرة "المفهوم الروسي للأمن الجماعي في الخليج" في 23 يوليو 2019، متضمنة الرؤية الروسية في هذا الخصوص والإجراءات اللازمة لضمانها، إنشاء منظمة للأمن والتعاون بالخليج تضم في عضويتها القوى الإقليمية المعنية، إلى جانب روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند، وغيرها من الأطراف الدولية المعنية بصفة مراقبين، ورأت الوثيقة أن مثل هذه المنظمة يمكن أن تصبح عنصراً رئيسياً من عناصر نظام الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط..

• كُلت هذه الجهود بالوساطة الصينية التي نجحت في الوصول إلى الاتفاق السعودي الإيراني حيث استضافت بكين لمدة أربعة أيام (6-10 مارس 2023)، و"بمبادرة" من الرئيس الصيني شي جين بينج، مباحثات بين وفدي المملكة العربية السعودية وإيران برئاسة د. مساعد بن محمد العيبان وزير الدولة عضو مجلس الوزراء مستشار الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية، والأدميرال على شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، تم الإعلان في ختامها عن التوصل إلى إتفاق سعودي إيراني لإستئناف العلاقات الدبلوماسية في غضون شهرين، وصدر بيان ثلاثي رسمي يجمع الأطراف الثلاث (السعودية وإيران والصين) ويعكس رغبة الصين في وضع بصماتها على جهود إعادة هندسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الأزمة الأوكرانية.

- يحكم موقف البلدين عدة اعتبارات مصلحة:

(1) الصين:

- إن القفزات التي شهدتها الصين خلال العقدين الماضيين جعلت منها قوة دولية فاعلة ومؤثرة، وذلك في ضوء صعودها الاقتصادي المذهل وكونها ثانی أكبر اقتصاد عالمی وتنافس الاقتصاد الأمريكي بقوة على المركز الأول. كما إنها تمثل ثانی أكبر انفاق عسكري في العالم، وتنمو قدراتها العسكرية التقليدية والنووية، وكذلك قدراتها التكنولوجية والسيبرانية على نحو ملحوظ حيث تربط بكين بين تطورها الاقتصادي وتطوير منظوماتها العسكرية. وقد انعكس الصعود الصيني على توجهاتها الاستراتيجية التي تم تعديلها لتتجاوز مفهوم القوة الإقليمية، الذي طالما حكم السياسة الصينية، باتجاه سياسة عالمية تتفق مع وضع القوة الكبرى.

- وفي هذا السياق، قامت الصين بإعادة صياغة استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط على النحو الذي يتواءم مع وضعها كقوة كبرى فاعلة من ناحية، ومع مستجدات الواقع الإقليمي في أعقاب الثورات العربية وتداعياتها من ناحية أخرى. وجاءت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج للمنطقة في يناير 2016 ثم ديسمبر 2022 لتؤكد مجموعة من الأبعاد للاستراتيجية الصينية إزاء المنطقة.

- تقع المنطقة في قلب مشروع "الحزام والطريق" الذي يعتبر بوصلة السياسة الصينية. وهناك 18 دولة عربية موقعة على الاتفاق الخاص بالمشروع منها السعودية ومصر والامارات إلى جانب إيران. وتشكل إيران التقاطع الوحيد لخط التجارة في آسيا الوسطى الذي يمتد بين الشرق والغرب والشمال والجنوب. وفي مايو 1996 افتتحت إيران وتركمانستان خط سكة حديد بين مشهد وتيجين بطول 300 كيلومتر. وفي ديسمبر 2014، افتتحت كازاخستان وتركمانستان وإيران خط سكة حديد يمتد من أوجين (جانازون)، مروراً بجرجان، ووصولاً إلى موانئ إيران في الخليج، الأمر الذي يزيد من ثقل إيران وأهميتها الجيوستراتيجية بالنسبة للصين باعتبارها حلقة وصل لا غنى عنها في مشروع "الحزام والطريق" وركيزة في الربط القاري وطريق الحرير البري الذي يعد مشروع القرن للصين، وحلم القيادة الصينية الذي انطلق ودخل حيز التنفيذ وفرض تحدى على العديد من الدول للحاق به. وتعتبر المنطقة العربية وخاصة مراكز الثقل العربي، والقوى العربية الفاعلة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ومصر،

تحتل أولوية واضحة فى الاستراتيجية الصينية، وذلك فى ضوء وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الصادرة فى 13 يناير 2016، والتي تضمنت التأكيد على عمق التعاون بين الجانبين والآفاق الرحبة التى تتطلع لها الصين فى تعاونها مع العالم العربى، وأن تستطيع الدول العربية "ركوب القطار السريع للتنمية الصينية" على النحو الذى يحقق التنمية المشتركة ويخلق مستقبل أكثر إشراقا مع الدول العربية. وأعدت الوثيقة التأكيد على نهج الصين القائم على عدم التدخل فى الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات عبر الحوار.

- يدعم هذا التوجه مصالح الصين الحيوية فى المنطقة التى تمثل المصدر الأساسى لسد احتياجاتها من الطاقة، وتعتبر السعودية أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين. وعلى الرغم من تراجع معدل النمو الاقتصادى الصينى فى الفترة الأخيرة، إلا أن الصين استمرت فى استيراد كميات كبيرة من النفط الخام لملء خزاناتها الاحتياطية، كما إن المنطقة سوق هام لتصريف المنتجات الصينية ذات قوة استيعابية كبيرة. ويكتسب التعاون العسكرى الصينى العربى أهمية خاصة فى ضوء سعى الصين إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة. فى هذا السياق تم الارتقاء بالعلاقات بين الصين و8 دول عربية، تشمل مصر والجزائر والسعودية والإمارات وقطر والسودان والأردن والعراق، إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

- تعد إيران كذلك شريك استراتيجى هام للصين، وهناك تعاون بينهما فى مجالات استراتيجية عدة منها التعاون فى المجال النووى الذى يعود بجذوره إلى الاتفاق الذى وقعه البلدين عام 1985 خلال زيارة رئيس مجلس النواب الإيرانى آنذاك علي أكبر هاشمى رفسنجانى إلى الصين. وقامت الصين منذ أواخر الثمانينات بتزويد إيران بالمساعدة اللازمة لبناء المنشآت النووية والمراكز البحثية المرتبطة بها لاسيما فى أصفهان، وتدريب العديد من العلماء والتقنيين الإيرانيين فى الصين، وبيع اليورانيوم الخام لإيران منذ عام 1991. وتعتبر إيران شريك تجارى هام للصين وقفز حجم التبادل التجارى بينهما 11 مرة منذ عام 2003 ليصل إلى 52 مليار دولار عام 2014، وتستأثر الصين بثالث إجمالي الصادرات الإيرانية.

- كما تسيطر إيران على مضيق هرمز الذى يمر من خلاله نحو خمس واردات الصين من النفط، وتعد إيران مصدر هام للنفط للصين وكانت تحتل المرتبة الثانية بعد

المملكة العربية السعودية فى هذا الخصوص، وعقد البلدان في أكتوبر 2004 صفقة ضخمة بلغت قيمتها 70 مليار دولار لتزويد الصين بالنفط والغاز الإيراني، وتقوم الصين بمقتضاها بتطوير حقل "يداوران" النفطي قرب الحدود مع العراق والذي تقدر احتياطاته بحوالى 3 مليار برميل، مقابل حصة 51% لشركة "سينوبيك" النفطية الصينية من الإنتاج المتوقع للحقل. كذلك تقوم إيران بتزويد الصين بالغاز المسال بقيمة 20 مليار دولار لمدة 25 سنة وذلك وفق بروتوكول آخر تم توقيعه بين الطرفين في مارس 2004. هذا إلى جانب التعاون فى إطار عشرات المشروعات المتعلقة بالبنى التحتية وقطاع الطاقة الإيراني من أبرزها اتفاق بناء مصفاة لتكثيف الغاز فى مدينة بندر عباس جنوب إيران.

- كذلك، تحتل إيران المرتبة الثالثة بين مستوردي السلاح الصيني، وبدأ التعاون العسكرى بين البلدين عقب قيام الثورة الاسلامية وقطع إمدادات السلاح الأمريكى عن إيران. وساعدت الصين طهران في تطوير الصواريخ الباليستية البعيدة المدى وتلك المضادة للسفن، وزودتها بأنظمة دفاعية وصاروخية منها صواريخ "سكود" طويلة المدى وصواريخ "كروز"، كما قامت بتزويدها بصواريخ "سي إس إس"، ودعمت بشكل أكبر قدرات إيران البحرية فيما يخص الزوارق السريعة والحربية، كما زودتها بالمعدات اللازمة لتطوير مصانع الأسلحة والذخيرة الإيرانية.

(2) روسيا:

- لا تقل المصالح الروسية عن نظيرتها الروسية فى المنطقة، وتتطور شراكاتها الاستراتيجية بشكل واضح مع كل من مصر والمملكة العربية السعودية والامارات وغيرها من الدول العربية، كما تتعمق شراكاتها الاستراتيجية مع إيران التى تكاد تكون الدولة الوحيدة التى تدعم روسيا عسكرياً خلال الأزمة الأوكرانية، وقد عكست زيارة الرئيس بوتين لطهران فى يوليو 2022 ذلك بوضوح، واعتبرت إعادة إطلاق للعلاقات الروسية على المستويين الاقتصادى والعسكرى.

- على الصعيد الاقتصادى، حظى تطوير التعاون فى مجال الطاقة باهتمام واضح من الجانبين، وذلك فى ظل العقوبات المفروضة عليهما فى هذا المجال. فقد تم الاتفاق

بين البلدين على أن تستثمر روسيا 7 مليارات دولار في حقل أزاديجان الواقع على الحدود الإيرانية العراقية، مما يمكن إيران وروسيا من بيع النفط المستخرج على أنه عراقي والإفلات من القيود المفروضة عليهما. كما وقعت شركة "غازبروم" الروسية مع الشركة الوطنية الإيرانية للنفط "NIOC" مذكرة تفاهم بقيمة 40 مليار دولار، تخطط بموجبها "غازبروم" للاستثمار في حقول الغاز في كيش وشمال بارس وجنوب بارس، والأخير هو الحقل الذي طالما احتدمت المنافسة عليه بين عدد من الشركات الأوروبية منها "توتال" الفرنسية و"إيني" الإيطالية وكذلك الشركات الصينية التي عرضت ما أسمته "صفقة القرن" بقيمة ربع تريليون دولار للإستحواذ عليه، إلا إن طهران رفضت وقبلت بالشراكة مع روسيا. ويتضمن التعاون في مجال الطاقة أيضاً تزويد روسيا بـ 40 توربين، بهدف مساعدتها على تجاوز العقوبات الغربية المفروضة على إمدادها بالتكنولوجيا والمعدات المتعلقة بصناعة الغاز. وتعانى طهران من عقوبات غربية مماثلة لعقود مما دفعها إلى تطوير الصناعة المحلية في هذا المجال وتحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 85% من المنشآت والمعدات اللازمة لصناعة الغاز الإيرانية.

- كما أعلنت طهران في نوفمبر 2022 عزمها استيراد الغاز من روسيا عن طريق تركمانستان حيث سيتم نقل الغاز من روسيا إلى تركمانستان عبر خط لنقل الغاز، ثم إلى إيران باستخدام خطي نقل يدعمان 20 مليار متر مكعب. وأكد أحمد أسدزاده نائب الشؤون الدولية والتجارة لوزير النفط الإيراني أن هناك مباحثات لتعاون ثلاثي في هذا الإطار. وذلك في ضوء تجاوز استهلاك الغاز في إيران حجم الإنتاج، ووجود عجز في إنتاج الغاز في الشتاء بحجم 200 مليون متر مكعب، وتقوم إيران باستيراد الغاز من تركمانستان لتعويض هذا النقص. كما إن طهران بإمكانها أن تشتري الغاز الروسي بـ "سعر مناسب" وتستخدمه في المناطق الشمالية، وبهذا لن تضطر لنقل غازها من الجنوب، حيث يتم إنتاجه، إلى الشمال، وعندها ستمكن من تصدير غازها في الجنوب بسعر أعلى إلى جيرانها مثل باكستان وعمان، أو تزيد صادراتها الغازية إلى العراق وتركيا.

وتمتلك روسيا وإيران احتياطات هائلة من الغاز حيث تستأثر روسيا بالمركز الأول من حيث احتياطي الغاز، بحوالي 49 تريليون متر مكعب، تليها إيران بحوالي

34 تريليون متر مكعب. وتحتل البلدين المرتبة الثانية والثالثة بين منتجي الغاز عالمياً على التوالي، وتعد روسيا أكبر مصدر للغاز عالمياً، وقادا البلدين معاً إنشاء منتدى الدول المصدرة للغاز الذي يضم 12 دولة من كبار مصدري الغاز وهي: روسيا وإيران والجزائر ومصر والإمارات وغينيا الاستوائية وليبيا ونيجيريا وقطر وترينيداد وتوباغو وفنزويلا وعمان، وتمتلك هذه الدول مجتمعة أكثر من ثلثي احتياطي الغاز في العالم، وتساهم بحوالي 85% من تجارة الغاز الدولية، كما تمتلك 40% من خطوط أنابيب نقل الغاز.

لا تقتصر الطفرة في التعاون الروسي الإيراني على مجال الطاقة وإنما يتجاوزه لمجالات أخرى عديدة في إطار تفعيل اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي سبق توقيعها بين موسكو وطهران خلال زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى موسكو في يناير 2022، وتصل مدتها إلى 20 عاماً، ومن شأنها أن تحل محل المعاهدة الأساسية التي تم إبرامها في 12 مارس 2001، والتي تم تجديدها ثلاث مرات، وانتهت في مارس 2021. وتتضمن الاتفاقية الجديدة تعزيز التعاون في مجالات عدة من أبرزها الطاقة، والنقل وتعزيز الصادرات، والمساهمة في إنشاء وتطوير البنى التحتية في إيران.

فقد اتفق البلدان على مضاعفة حجم التبادل التجاري بينهما، الذي تجاوز 4 مليارات دولار عام 2021، وإلغاء التعريفات الجمركية المتبادلة مما يسهم في مضاعفة التبادل التجاري إلى 10 أضعاف في السنوات القادمة، خاصة مع اتفاقية التجارة الحرة التي تربط إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يضم روسيا وبلوروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرجيزستان، وتتضمن إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين. هذا إلى جانب بحر قزوين الذي تتشاطئ فيه كل من روسيا وإيران ويعد منفذ هام للتجارة والنقل المباشر بين الجانبين.

يعزز هذا التعامل بالعملات الوطنية حيث أعلن محافظ المصرف المركزي الإيراني علي صالح آبادي، خلال زيارة الرئيس بوتين إلى إيران، أن طهران وموسكو بدأتا التعامل بالريال الإيراني مقابل الروبل الروسي في مبادلاتهما الثنائية، وأن مصدري السلع يمكنهم بيع الروبل الذي يحصلون عليه من الجانب الروسي في السوق الإيرانية لاستيراد السلع من روسيا. وتزامناً مع حذف البلدين عملة الدولار من مبادلاتهما التجارية، بدأت بورصة العملات الإيرانية التداول بالروبل الروسي والريال

الإيراني، وتأسيس نظام مالي موازي لنظام "سوفيت" لتسهيل المعاملات بين الجانبين، ودمج إيران لمنظومة "مير" المصرفية الروسية مع نظيرتها "شتاب" الإيرانية.

من ناحية أخرى، أدى إغلاق الموانئ والأسواق الأوروبية أمام روسيا إلى إعادة توجيه التجارة الروسية إلى الشرق والجنوب، وبرزت في هذا السياق أهمية ممر "شمال - جنوب" الذي يربط روسيا والهند عبر إيران، والتي ترددت روسيا في تفعيله سابقاً، إلا إن الظروف المصاحبة للأزمة الأوكرانية دفعت الاتفاق على العمل به ليصبح أحد طرق التجارة الرئيسية لروسيا ودول المحيط الهندي، وبدأت أولى جولاته التجريبية في 11 يونيو 2022، ويتميز بأنه أرخص بنسبة 30% وأقصر بنسبة 40% من بعض المسارات التقليدية الأخرى، ويتكامل مع توجه طهران لإحياء اتفاقية الترانزيت الرباعية التي وقعت بين إيران وسلطنة عمان وأوزبكستان وتركمانستان، وممر الترانزيت الجديد للسلع بين إيران وأذربيجان وجورجيا.

على صعيد التعاون العسكري، الذي يعد محور أساسى للشراكة بين البلدين، مثلت موسكو مصدر رئيسى للأسلحة والعتاد العسكرى لإيران بعد أن أغلقت الولايات المتحدة وأوروبا أبوابها فى وجه إيران بعد الثورة الإسلامية. وقد ارتقى هذا التعاون خلال الأزمة السورية ليشمل التنسيق الاستخباراتى والاستراتيجى بل وسمحت إيران للقاذفات الروسية الإنطلاق من قاعدة "همدان" الإيرانية فى سابقة كانت الأولى من نوعها، وسلمت روسيا أنظمة الدفاع الصاروخى S-300 إلى طهران فى عام 2016 ويتم التفاوض حول إمدادها بأنظمة S-400 الأكثر تطوراً. وعقب انتهاء الحظر المفروض على تصدير الأسلحة لإيران عام 2020 بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم 1020 الصادر فى 9 يونيو 2010، بدأت المفاوضات بين البلدين لإستئناف صادرات الأسلحة الروسية لإيران، وقام رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الإيرانية، محمد حسين باقرى، بزيارة روسيا فى أكتوبر 2021، لبحث شراء أسلحة تتضمن غواصات من فئة "كيلو" ودبابات "T-72" ومدركات للمشاة ومروحيات وأنظمة مختلفة مضادة للدبابات ومقاتلات سوخوي.

فى هذا الإطار، تم عقد صفقة لشراء معدات عسكرية من روسيا بقيمة 10 مليارات دولار، خلال زيارة رئيسي إلى روسيا فى يناير 2022، تتضمن ما لا يقل عن 24 طائرة مقاتلة من طراز سوخوى -35 فائقة المناورة، وتدريب 32 طياراً إيرانياً على قيادتها فى روسيا. هذا إلى جانب توسيع نطاق التعاون الفنى العسكرى، مما يمكن

طهران من تمديد الخدمة والإصلاح والتحديث لمقاتلات "ميج 29" و "ميج 25" و"سوخوي 24 إم كيه" التي تخدم في القوات الجوية الإيرانية، وتمكنت طهران في هذا السياق من تجديد المقاتلات الروسية سوخوي - 22 مما يتيح لها تشغيل ما بين 16 إلى 22 طائرة من هذا الطراز .

ساعدت العملية العسكرية الخاصة على دفع التعاون العسكري بين البلدين إلى مستويات نوعية تؤثر لشراكة أعلى وأعمق اعتبرها البعض "شراكة دفاعية كاملة" وإن لم تصل بعد لمستوى التحالف الكامل والمعلن، ولعل أحد أهم أبعاد ذلك إمداد روسيا بالطائرات المسيرة الإيرانية. رغم امتلاك روسيا لطائرات مسيرة عالية التقنية، فقد اعتمدت بشكل متزايد على الطائرات بدون طيار الهجومية الإيرانية (شاهد 136)، التي أعيدت تسميتها بـ Geran-2 من قبل روسيا، نظراً لخصها النسبي، وقدرتها على تحقيق الأهداف المحددة حيث يمكنها الطيران لأكثر من 1000 ميل بحمولات صغيرة من المواد شديدة الانفجار في هجمات انتحارية تتضمن التفجير الذاتي، أو ما يطلق عليه "كاميكازي"، فيما اعتبر دعم عسكري من جانب إيران لروسيا.

ووفقاً لصحيفة "ول ستريت جورنال" الأمريكية فإن موسكو وطهران اتفقتا خلال اجتماع في إيران في أوائل نوفمبر على توطين إنتاج المسيرات الإيرانية في روسيا وبناء مصنع لإنتاج ما لا يقل عن 6 آلاف طائرة مسيرة إيرانية لاستخدامها في الحرب في أوكرانيا، وفق نموذج جديد متقدم أكثر سرعة في الطيران ولمسافة أبعد وأخفض صوتاً. وأن وفداً إيرانياً رفيع المستوى ضم اللواء عبد الله محرابي رئيس منظمة الجهاد لأبحاث القوة الجوية والفضائية التابعة للحرس الثوري، وقاسم دماوانديان الرئيس التنفيذي لصناعة طيران القدس وهي شركة تصنيع دفاعية إيرانية رئيسية، توجه إلى روسيا في 5 يناير الماضي لزيارة الموقع المخطط لبناء المصنع فيه، المفترض في بلدة بيلابوجا بجمهورية تتارستان الروسية، على مسافة نحو 600 ميل (960 كيلومتراً) من موسكو، والوقوف على تفاصيل كيفية بدء المشروع وتشغيله، وأن مصنع الطائرات المسيرة يعد جزءاً من صفقة قيمتها مليار دولار بين روسيا وإيران. وأن البلدان بدءا في نقل التصاميم والمكونات الرئيسية التي قد تسمح ببدء الإنتاج في غضون أشهر. يحقق هذا عدة أهداف للطرفين حيث يساعد على تلبية الاحتياجات الروسية المتزايدة من الطائرات المسيرة خلال عملياتها في أوكرانيا، مع رفع الحرج والمساءلة عن طهران والانتهاكات الموجهة لها بشأن تصدير الطائرات المسيرة لروسيا. إلا إن العقوبات الأمريكية استمرت تلاحق إيران، ففي 6 يناير، اليوم التالي لسفر الوفد الإيراني إلى

روسيا، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على قاسم دماوانديان، الذي تتهمه واشنطن بالإشراف على إمداد روسيا بالمسيرات الإيرانية، وسبق وأن فرضت عقوبات على اللواء محرابي عام 2021 بتهمة بناء وشراء محركات للمسيرات الإيرانية.

كذلك، فإنه وفقاً لمصادر غربية سلمت روسيا إيران أسلحة غربية كانت قد استولت عليها أثناء المعارك في أوكرانيا، وأنه يمكن ل طهران إجراء هندسة عكسية لهذه الأسلحة على النحو الذي يمكنها من تطوير قدراتها الدفاعية في مواجهة هذه المنظومات، وتصميم نسخة خاصة بها وإنتاجها. وسبق أن أظهرت إيران قدراً كبيراً من الابتكار في الهندسة العكسية للأسلحة الغربية ونشرها في مختلف أنحاء المنطقة. ومنها أنظمة مضادة للطائرات صُممت جزئياً بالاستناد إلى أنظمة صواريخ أرض-جو أمريكية الصنع، تم شحنها إلى الحوثيين في اليمن، بالإضافة إلى طائرات بدون طيار مصممة على أساس طائرة أمريكية بدون طيار تم الاستيلاء عليها.

يصاحب ذلك تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين لاسيما في المجال السيبراني، وخلال لقائه الأدميرال علي شمخاني، ممثل المرشد الأعلى وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في طهران، أشار نيكولاي باتروشيف، أمين مجلس الأمن القومي الروسي، في نوفمبر 2022 عن ارتياحه لتسريع التعاون مع إيران في مختلف المجالات، وأن عقد أربعة لقاءات بين قادة البلدين خلال عام واحد يدل على إرادة طهران وموسكو للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى استراتيجي، وحدد أهم هدف لزيارته ل طهران في تبادل الآراء مع الجانب الإيراني للإسراع في تنفيذ المشاريع المشتركة بالإضافة إلى توفير آليات ديناميكية لبدء مشروعات جديدة في المجالات المختلفة، ووضع خارطة طريق للتعاون الاستراتيجي لاسيما في مجال التعامل مع العقوبات الاقتصادية والتكنولوجية. كما أكد تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني والتدابير لمواجهة التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين من قبل أجهزة الاستخبارات الغربية.

هذا فضلاً عن التعاون في مجال الفضاء الذي يكتسب أهمية متزايدة خاصة للجانب الإيراني في ضوء فشل محاولات طهران لتطوير برنامج فضائي مستقل مما أجبرها على اللجوء إلى التكنولوجيا الروسية في هذا المجال. ويعود التعاون الفضائي الروسي الإيراني إلى عام 1998 وتطوير نموذج أولي لمشروع القمر الصناعي الإيراني. وقد أعلنت مؤسسة "روس كوسموس" الفضائية الروسية في 9 أغسطس

2022 عن أن صاروخ "سويوز - 2.1 بي" الفضائي الروسي أطلق من مطار "بايكونور" الفضائي ويحمل على متنه 16 قمراً صناعياً صغيراً روسياً والقمر الصناعي الإيراني "الخيام". ويستخدم هذا القمر الإيراني في أغراض المراقبة العسكرية، ويسيطر الحرس الثوري الإيراني على برنامج الفضاء بشكل عام، وهو الأمر الذي تنفيه إيران، مؤكدة أنه لأغراض مدنية تجارية سلمية.

(3) نمو الشراكة الثلاثية بين موسكو وطهران وبكين:

تم قبول إيران عضو كامل في منظمة شنجهاى للتعاون الأمنى التى تأسست بمبادرة من الصين وتضم إلى جانبها كل من روسيا وأربعة من دول آسيا الوسطى، والهند وباكستان. وقد إزداد دور المنظمة وثقلها الدولى والإقليمى، وأصبحت تكتل أمنى واستراتيجى هام يرى البعض أنه قد يشكل توازناً هاماً مع حلف شمال الأطلسى. كما إنها مع الصين وروسيا فى رباعية جوار أفغانستان إلى جانب باكستان.

الأطر الجماعية الحاضنة والمعضدة للتعاون بين البلدين، وفى مقدمتها المنتدى الاقتصادى لدول بحر قزوين، ومنظمة شنجهاى للتعاون التى تم قبول إيران عضو كامل بها فى سبتمبر 2021، سبق ذلك الاتفاق الاستراتيجى الصينى الإيراني، فى مارس من نفس العام، الذى يفتح آفاق رحبة للتعاون بين بكين وطهران فى مختلف المجالات ويجعل من الأخيرة محور ارتكاز هام فى مشروع الحزام والطريق الذى تقوده الصين. ويبرز فى هذا السياق، مثلث استراتيجى جديد يضم روسيا والصين وإيران، فقد دفعت التطورات الدولية والإقليمية لاسيما الاستنفار الأمريكى فى مواجهة الدول الثلاث، والتهديدات الناجمة عن الانسحاب الأمريكى من أفغانستان على أمن ومصالح كل من موسكو وبكين وطهران إلى تعزيز التفاهم والتنسيق فيما بينهم. كما تنظر طهران وبكين إلى موسكو إنطلاقاً من مقولة "أكلت يوم أكل الثور الأبيض"، وأن روسيا حائط صد إذا سقط سيحل الدور على الصين وإيران فى المواجهة مع الغرب.

تعد المناورات المشتركة التى تجريها الدول الثلاث أحد أهم أبعاد التنسيق والشراكة الثلاثية. وفى ديسمبر 2019 أجرت روسيا وإيران والصين مناورات بحرية فى المحيط الهندى أطلق عليها "حزام الأمن البحرى"، لتتوالى بعدها التدريبات المشتركة

الثلاثية والثنائية حيث شاركت إيران في مناورات "القوقاز الروسية" في سبتمبر 2020، واتفق الجانبان آنذاك على إجراء مناورات بحرية منتظمة في بحر قزوين والخليج العربي ومضيق هرمز. وشهد عام 2022 عدة مناورات ثلاثية منها مناورات بحرية وجوية في المحيط الهندي في يناير 2022 بهدف معلن هو صد عمليات "القرصنة البحرية" وتضمنت المناورات محاكاة لقرصنة سفينتين، بمشاركة وحدات سطحية وجوية من القوة البحرية الإيرانية والقوة البحرية للحرس الثوري ووحدات بحرية من روسيا والصين، واستمرت ثلاثة أيام على مساحة 17 ألف كلم مربع في شمال المحيط الهندي. كذلك المناورات العسكرية المشتركة في بحر العرب في أغسطس من العام نفسه، والتي تضمنت التدريب على إنقاذ المنكوبين ومكافحة القرصنة البحرية؛ وشاركت فيها 14 سفينة حربية ومساندة منها 3 قطع بحرية روسية وهي طراد "فارياج" وسفينة "أدميرال تريبوتس" المخصصة لمكافحة غواصات العدو وسفينة المساندة "بوريس بوتوما".

لا تعنى أنها ستكون على حساب الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج، لاسيما المملكة العربية السعودية، فهناك حرص شديد من جانب موسكو على تطوير التعاون مع الرياض، خاصة وأن الأزمة الأوكرانية دفعت بالعلاقات الروسية السعودية لمستويات استراتيجية عالية وغير مسبوقة، تعول عليها روسيا كثيراً، وتعتبرها حجر زاوية في ترتيبات النظام العالمي الجديد على المستويين الدولي والإقليمي، وفي المجالين الاستراتيجي والاقتصادي.

كما إنها لن تدفع روسيا، ولا بكين، للحرب نيابة عن إيران أو إلى جانبها حال نشوب مواجهة عسكرية مع واشنطن وإسرائيل، وإن لم يمنع من دعمها على غرار دعم طهران وبكين لموسكو في حربها بأوكرانيا. لكن قد يدفع الغرب القوى الثلاث إلى التنسيق لو بدأ الحرب معها جميعاً، ففي هذه الحالة ستحارب كل دولة منها على جبهتها الخاصة، روسيا في شرق أوروبا، الصين في تايوان، وإيران في الخليج. وهذا أسوأ ما يمكن تصوره لأن معناها حرب عالمية ثالثة تأمل البشرية كلها في تجنبها.

. -
. -
. -
-